تنظيم البحث العلمي في الجامعات اليمنية وتطوير إدارته ـ في ضوء المتغيرات الاجتماعية في اليمـن

د.محمد طارش طالب
الأستاذ المشارك في كلية التربية
جامعة تعز 2006م

مقدمة:-

تشهد المجتمعات الإقليمية و الدولية متغيرات في شتى المجالات، ومن هذه التغيرات ازدياد المنافسة العالمية بين المؤسسات الإنتاجية، والتطور التكنولوجي المتسارع في مجال الاتصالات والحاسوب وتكنولوجيا الليزر. هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول المتجاورة،وتحول بعض الدول الغير متطورة صناعيا إلى دول متطورة مثل تايوان والفلبين واندونيسيا وماليزيا، والتغيرات التي تحدث في الشركات مثل الدمج أو التوأمة أو السيطرة على شركات أخرى، وإعادة تركيب الهياكل التنظيمية في المؤسسات من مركزية إلى لا مركزية، هذا بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي تحدث في القيم والمبادئ وأساليب حياة الأفراد (عباس خفاجي1995).

وقد خلفت مثل هذه التغيرات متطلبات جديدة على عاتق الإدارة في المؤسسات الإنتاجية وسببت تحديات هائلة وضغوطا على مستويات الأداء الإداري التقليدي، وكان لابد من اعتماد فلسفات وأساليب إدارية جديدة تستطيع أن تتعامل مع الظروف والمتغيرات بصورة ايجابية تؤكد على احتياجات العملاء وإرضائهم وإضفاء البهجة في التعامل معهم.

وبدأت هذه المؤسسات بالتركيز على التميز بخلق سلع أو خدمات متطورة ومن خلال إجراء البحوث والتطوير الإداري اللازم، مستخدمة في ذلك أفضل أنواع التكنولوجيا للوصول إلى أعلى إنتاجية ممكنة تتفوق أحيانا على المعايير المطلوبة من قبل المستهلكين (عبد العزيز أبو نبعة وفوزية مسعد1998).

ويمكن أن تقوم البحوث بتلبية حاجات المستهلك المختلفة في سوق تنافسي شديد من خلال التوسع الدائم لهذه البحوث وتنظيمها والإعداد الجيد لها، كما أن البحوث يمكن أن تساعد على توفير مناخ مناسب للعمل وتسمح بتوظيف واستغلال طاقات العاملين وقدراتهم الإنتاجية في المؤسسة.

وتضع الجامعة لنفسها أهدافا عديدة تسعى لتحقيقها، بقدر توفير الظروف الملائمة لها وهمة القائمين على أمرها تستطيع الجامعة تحقيق معظم ما هدفت إليه والرقي بمستوى جودة البحوث التي تقوم بها.

ويكاد الباحثون أن يتفقوا على عدد من الأهداف العامة للجامعة نوجزها فيما يلي:- (أبو نبعة وفوزية مسعد نفس المرجع).

1- تطوير البحث العلمي وتشجيع إجراءات تجاربه داخل الجامعة وخارجها.

2- محاولة الإسهام في تعديل الاتجاهات في المجتمع المحيط بالجامعة ونشر الثقافة والمعرفة بين المواطنين، والعمل على مواكبة التغيير الذي يجري في شتى المجالات الاجتماعية.
3- سد حاجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة والقيادات الوطنية المدربة.
4- النظر إلى مشكلات المجتمع المحيط، ومحاولة فهمها وتحليلها ثم البحث عن حلول مناسبة لها.

وبالنظر إلى الأهداف السابقة نلاحظ اهمية أن تكون الجامعة قادرة على خدمة المجتمع ونشر الثقافة العامة.فجامعة اليوم لا تقتصر رسالتها على التعليم والبحث فحسب وإنما هي مركز للحضارة والإشعاع العلمي في المجتمع (سلسلة دراسات المجالس القومية بمصر 1981). وعليه فأنه يتحتم على مؤسسات التعليم العالي أن تغير من هياكلها ونظمها بشكل جدي حتى تستطيع مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المحيطة بها،ولم يعد النمط التقليدي في الإدارة يصلح لهذه الجامعات، بل لابد من البحث عن أنماط إدارية جديدة وأكثر مرونة وقدرة على الاستيعاب والانتشار والإفادة من التكنولوجيا الحديثة(خلف1993).

أهمية البحث:-

تأتي أهمية هذه البحث من كونه يربط بين تطوير البحث في الجامعات اليمنية ودوره في خدمة المجتمع المحيط، كما إن هذا البحث يسد النقص الواضح في الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع، حيث لم يتطرق ـ حسب علمي ـ واحد من الباحثين لدراسة موضوع ينظم البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء احتياجات المجتمع إليه. كما إن الجامعات اليمنية بحاجة ملحة إلى تنظيم وتطوير البحث العلمي فيها، كما إن نتائج هذا البحث سوف تنعكس إيجابا على الجامعات الحكومية والأهلية كي تسهم في نمو البحوث فيها وزيادة كفاءتها في الواقع الاجتماعي المحيط بالجامعة.

فروض البحث:-

في ضوء أهمية البحث سوف نفترض التقريرية التالية:-
1- البحث العلمي يمكن أن يواجه الكثير من التحديات المعاصرة التي تقف أمام التعليم العالي .
2- واقع البحث العلمي في اليمن يواجه مشكلات عدة تحول دون القيام بدوره المطلوب تجاه المجتمع .
3- هناك حاجة ملحة لتنظيم البحث العلمي في الجامعات اليمنية وتطوير إدارته .

أهداف البحث:-

في ضوء ما تعانيه البحوث والدراسات في الجامعات اليمنية من مشكلات عدة تحول دون تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وباعتباران الجامعة كيان اجتماعي قوامه شبكة من العلاقات الاجتماعية، وهي تعكس حاجات المجتمع ومطالبه الحالية والمستقبلية، ولا يمكن لها أن تنفصل عن تلك الحاجات والمطالب، أو تكون نظرتها إلى المجتمع بسيطة وساذجة، باعتبار أنها تمتلك هوية وجودها الخاص وبنيتها القانونية المميزة لها. لهذا فإن بحثنا الحالي يهدف إلى تقصي واقع

البحث العلمي في الجامعات اليمنية وتحديد مشكلاته، ومن ثم تقديم المقترحات المناسبة لتوجيهه نحو خدمة المجتمع المحيط.

وفي ضوء أهمية البحث وأهدافه فإن الباحث سوف يتناول بحثه وفقاً للنقاط البحثية التالية: -

أولا:- دور البحث العلمي في خدمة المجتمع ونموه:-

برغم إن وظائف الجامعة تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، إلا إن الجامعات تتفاوت فيما بينها حول اهمية كل من هذه الوظائف، فالجامعات في الدول المتقدمة تولي البحث العلمي اهمية خاصة، وأنشئت له مؤسسات خاصة كما أنها خصصت الموارد المالية والبشرية والفنية الكافية لتموين مشاريعه. فيما تعنى الجامعات العربية بالتدريس الجامعي بالدرجة الأولى، أما البحث العلمي فيمثل المرتبة الثانية بعد التدريس (العكشة وآخرون 1998). وقد طرأت زيادة في أعداد الجامعات العربية ومراكز البحوث فيها ابتداءً من عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث وصلت أعداد الجامعات العربية مئة جامعة تضم ما يزيد على خمسين ألف عضو هيئة تدريس في كافة التخصصات التربوية منها والعلمية والأدبية، إلا إن الإنتاج العلمي لهم لا يزال محدوداً، وإذا ما نظرنا إلى عدد البحوث المنشورة في الدوريات المتخصصة كمؤشر للنشاط البحثي، يمكننا القول بأن متوسط إنتاج الباحثين العرب يقل عن 10٪ من متوسط إنتاج نظرائهم في الدول الصناعية، ويقل عن 0.1٪ من متوسط إنتاج الباحثين في الجامعات الإسرائيلية (التل 1998).

إذن يعد البحث العلمي احد أهم وظائف الجامعة، وتتضاعف أهميته بتقدم العلوم والتكنولوجيا، مما يحتم على الدول تقديم المزيد من الدعم للبحث والباحثين للتوصل إلى نتائج هامة تخدم الجامعة ومن ثم المجتمع وقضاياه، ويشمل البحث العلمي كافة مناحي الحياة العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية (الصاوي1989).

كما إن البحث العلمي يلعب دوراً بارزا في مساعدة التعليم العالي لمواجهة الكثير من التحديات المتمثلة في غلبة الكم على الكيف والنوع، وعدم القدرة على استيعاب جميع الراغبين بالتعليم العالي، والفجوة بين الأهداف والنتائج التي تشير إليها بطالة الخريجين، واضطراب الفلسفة التعليمية، وبطء المناهج في مواكبة روح العصر، وعجز التنظيم الإداري عن مواكبة التطور السريع في الإدارة.

ويمكن للبحث العلمي أن يواجه مثل هذه التحديات من خلال تلبية احتياجات التعليم العالي، وجعل النشاط التعليمي فيه أكثر ارتباطاً بالتنمية وزيادة الكفاية الداخلية والخارجية لهذا التعليم (عدنان الاحمد1998).

وقد أجريت العديد من الدراسات العربية حول اهمية البحث العلمي في تطوير التعليم العالي، ومن أهم هذه الدراسات الدراسة التي قام بها (حجازي والتميمي1996).حول ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي وقد أوضحت الدراسة إن هناك عدة محاور أكاديمية يمكن من خلالها ضبط نوعية التعليم العالي والتحكم بمخرجاته وبالتالي التيقن من نوعية الخريجين،

وهذه المحاور تتعلق باختيار أعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين، والتدريب المستمر، وتحديث الخطط الدراسية، وتخطيط البحث العلمي وتجهيزات الجامعة، وإيجاد لجان استشارية، وتوفير الموازنة المطلوبة.

كما قام باحث أخر بدراسة تطوير التعليم العالي باستخدام نظام إدارة الجودة الشاملة،وقد خلصت الدراسة إلى أن استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تعتمد على الجهود المشتركة على جميع القائمين على العملية التعليمية في الجامعة وضرورة التحسينات المستمرة التي تمكن الجامعة من تحقيق الرضا والطموح لدى المستفيدين من الجامعة(أبو نبعة وفوزية1998).

وإذا كان تحسين التعليم العالي وتطويره، والاهتمام بجودته النوعية يبدو ضرورة في كل العصور فإنه أكثر ضرورية وحتمية في عصر العولمة والاقتصاد الكوني، حيث أصبحت السيادة فيه للعقل وقدراته المبدعة، والغلبة فيه للأمة التي لديها طاقات بشرية ذات قدرات إنتاجية عالية، وإذا كان الإنسان هو صانع المعرفة ووسيلة التنمية وهدفها معاً فإنه أصبح من الأهمية بمكان تنميه قدراته و امكاناته عن طريق إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي بجميع عناصره ومحاوره(سيد سالم موسى ومحمد احمد ناصف 2006).

وبالنظر إلى واقع المجتمع اليمني نجد انه يخوض معركة ضخمة لتحقيق التنمية الشاملة بكافة إبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه يحتاج إلى كثير من الباحثين والخبراء من ذوي المؤهلات العليا، وإذا ما علمنا أن اليمن لديه موارد بشرية كبيرة، فإنه من المهم تنمية قدراتها الإنتاجية باستمرار في إطار من التكامل والتنسيق بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.

وإذا كانت الجامعات اليمنية تسعى إلى إعداد القوى البشرية كي تتمكن من القيام بأدوارها الوظيفية المطلوبة منها بعد تخرجها، إلا أن نجاح مثل هذه القوى في القيام بهذه الأدوار يتوقف على نوعية الإعداد الذي تلقوه أثناء الدراسة، ومن هنا تأتي اهمية ربط إعداد القوى البشرية بالمطالب الاجتماعية(طارش2006). وعليه فإنه ينبغي على الجامعات اليمنية أن تعتمد معالم واضحة يتحدد من خلالها الدور الوظيفي لها في ضوء أخر ما توصلت إليه نظم التعليم الجامعي في العالم مع مراعاة طبيعة الظروف الاجتماعية لليمن، والالتزام بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي ظروف تقتضي منا التفكير العميق بما تستدعيه تلك المطالب من أداء لرسالة الجامعة تعليماً وتعلماً لإعداد الثروة البشرية القادرة على التعامل مع معطيات العصر واحتمالاته، هذا فضلاً عن دورها في البحث العلمي والإنتاج المعرفي، وكذا قيامها بخدمة أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(نفس المرجع).

إذن على مؤسسات التعليم العالي في اليمن أن تولي اهتماما خاصا بالدراسات والبحوث التي تتناول خصائص المتعلمين وكيفية حدوث التعلم وبأي الوسائل والطرق يكون أكثر فاعلية،وكيف يمكن توجيه المتعلمين توجيها مهنيا سليما، حتى نضمن لهم سبل التفوق والإبداع فيما يمكن أن

يمارسوه من إعمال بعد تخرجهم ونضمن من خلالهم الارتقاء بالمجتمع الذي يعيشون فيه(القباطي علي2005).

ثانياً:- واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية ومشكلاته :-

ينص قانون الجامعات اليمنية رقم(18) لسنة 1995في المادة (49) على أن يشكل في كل جامعة يمنية مجلس للدراسات العليا والبحث العلمي مكون من:- نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، ونواب عمداء الكليات لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي، ومسجل الدراسات العليا.

وحددت المادة(50)اختصاصات المجلس بتنظيم شؤون الدراسات العليا والبحث العلمي وتشجيعه وتوفير الدعم المادي ومتطلبات إجراء البحوث، كما يتولى المجلس اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات المختلفة، ويحدد نظام الدراسات العليا والبحث العلمي قواعد قبول الطلاب وتسجيلهم وتحويلهم و ابتعاثهم واعتماد لجان الإشراف والمناقشة للرسائل العلمية ومصروفات الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية وخطط البحث العلمي، وكل ما يتعلق بالدراسات العليا والبحث العلمي بما في ذلك الإشراف على الوحدات الإدارية التابعة لها. لكن القانون وحدة لا يكفي لكي تكون لدينا بحوث ودراسات، إذ يجب أن يكون لدينا الإرادة والاستعداد لإجرائها، وفي الندوة التي عقدت في صنعاء عام 1999م حول وضع التعليم العالي في الجامعات اليمنية، جرى في هذه الندوة التعرض إلى موضوع الدراسات العليا والبحث العلمي وحث الجامعات اليمنية على تطوير رسالتها باتجاه الدراسات العليا والبحث العلمي بوصفها جوانب هامة في تطوير التعليم العالي، ومن اجل مواكبة تحديات القرن الواحد والعشرين، وأكدت الندوة في الوقت نفسه على تأسيس الدراسات العليا بعد امتلاك الشروط والاستعدادات اللازمة لهذا التأسيس(مهيوب غالب2004).

ورغم الجهود الرسمية تجاه الدراسات والبحوث العلمية، وكذا اهتمام المؤتمرات والندوات بذلك، إلا إن واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية يعاني من حالة ضمور وركود ملحوظ، بسبب عوائق ومشكلات عدة تتمثل في: ضعف المؤسسات في الإسهام الحضاري بالإضافة إلى ضعف الدعم المجتمعي باتجاه تأسيس البحث العلمي وتوطين الإبداع التكنولوجي، وضعف برامج التوعية والتثقيف كما أن هناك ندرة في المكتبات الوطنية ومراكز التوثيق والمعلومات وإهمال المسوحات العلمية الشاملة للمخطوطات والوثائق والآثار والخرائط والفنون والأدب الشعبي، وغياب الاهتمام بوجود قاعدة للمعلومات وتصنيفها وتبويبها وحفظها (مهيوب غالب 2004).

وفي نفس السياق اتهم احد الباحثين حركة البحث العلمي في اليمن بعدم الاصالة، حيث أشار إلى إن البحوث التي يجري إعدادها إما أن تكون موضوعة من قبل جهات أجنبية تفتقرالى الخبرة عن اليمن، أو من قبل أشخاص يستمدون دراساتهم من أبحاث أجانب، مما يجعلها غير واقعية (البشاري 1996).

ومن المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في الجامعات اليمنية غياب التنسيق بين هذه الجامعات في مجال البحوث مما قد يؤدي إلى تكرار البحث العلمي في أكثر من جامعة يمنية، وهذا يعني إهداراً للطاقات والامكانات، والتنسيق في هذا المجال يعني بالضرورة تشكيل فرق متكاملة للبحث تعمل على تحديد المشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول والمعالجات والبدائل الملائمة لها، كما إن مثل هذا التنسيق سوف يعمل على تكامل جوانب البحث العلمي لسد الثغرات والنواقص التي قد تعاني منها جامعة دون أخرى (طارش2006).

وهناك مشكلات أخرى يعاني منها البحث العلمي في الجامعات اليمنية، منها ما يتعلق بضعف التمويل، ومنها ما يتعلق بسوء الإدارة، ومنها ما يتعلق بالحرية وعدم رسوخ التقاليد الأكاديمية، ومنها ما يتعلق بتدني مستوى الخبرات لدى بعض أعضاء هيئة التدريس (القباطي علي2005).

ثالثاً:- نتائج البحث:-

من خلال دراسة وتحليل فروض البحث ، وفي ضوء النقاط البحثية التي تم تناولها ثبت ما يلي:

1- إن التعليم العالي يواجه الكثير من التحديات المعاصرة والمتمثلة في غلبة الكم على الكيف والنوع ، وعدم القدرة على استيعاب جميع الراغبين بالتعليم العالي ، والفجوة بين الأهداف والنتائج التي تشير إليها بطالة الخريجين ، واضطراب الفلسفة التعليمية وبطء المناهج في مواكبة روح العصر ، وعجز التنظيم الإداري عن مواكبة التطور السريع في الإدارة . في ضوء ذلك كله فإن الفرض الأول قد ثبت صحته حيث ينص إن (البحث العلمي يمكن ان يواجه التحديات المعاصرة التي تقف أمام التعليم العالي) .

2- إن واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية يعاني من حالة ضمور وركود ملحوظ ، بسبب عوائق ومشكلات عدة تتمثل في : ضعف المؤسسات في الإسهام الحضاري بالإضافة إلى الضعف المجتمعي باتجاه تأسيس البحث العلمي وتوطين الإبداع التكنولوجي . كما أن حركة البحث العلمي في اليمن تتهم بعدم الأصالة ، بالإضافة إلى ذلك كله فإن هناك غياباً في التنسيق بين الجامعات اليمنية في مجال البحوث مما يؤدي إلى تكرار البحث العلمي في اكثر من جامعة مما يعني إهدار للطاقة والجهد . وهناك مشكلات أخرى يعاني منها البحث العلمي في الجامعات اليمنية منها ما يتعلق بضعف التمويل وسوء الإدارة ، ومنها ما يتعلق بالحرية وعدم رسوخ التقاليد الأكاديمية ، ومنها ما يتعلق بتدني مستوى الخبرات لدى بعض أعضاء هيئة التدريس . وفي ضوء ذلك كله فإن الفرض الثاني قد ثبت صحته حيث ينص إن (واقع البحث العلمي في اليمن يواجه مشكلات عده تحول دون القيام بدوره المطلوب تجاه المجتمع) .

3- بناء على إجابة البحث للفرضين السابقين ، فإن الباحث سوف يضع مقترحاته وفقاً للفرض الثالث الذي ينص على أن(هناك حاجة ملحة لتنظيم البحث العلمي في الجامعات اليمنية وتطوير إدارته) . وهو ما سوف نتناوله في النقطة الرابعة من نقاط البحث .

رابعاً:- مقترحات البحث:-

في ضوء ما سبق تناوله من واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية والمشكلات التي تعوق نموه وتطوره نتقدم بالمقترحات التالية:-

1- تشكيل مجلس عالي للبحث العلمي تكون من وظائفه:- التخطيط والتنسيق والمتابعة للدراسات العليا في كل جامعة، وتحديد اولويات البحث العلمي في ضوء حاجة المجتمع،وكذا تحديد سياسة البحث

العلمي بما يتوافق مع الأهداف الاجتماعية في التنمية الشاملة على أن يكون لهذا المجلس هيكل تنظيمي للدراسات العليا في الجامعة و بما يتناسب مع ظروف وأحوال كل جامعة يمنية على حدة ، وان يتوفر للهيكل التنظيمي للدراسات العليا في كل جامعة يمنية مقومات التنسيق بين شعب الدراسات العليا في الكليات وتحقيق التكامل بينها .

2- أن تعمل الدولة على الموازنة بين الاحتياجات الاجتماعية من الجامعة وبين تمكن الجامعة من الوفاء بهذه الاحتياجات، وذلك من خلال إعطاء البحث العلمي الأولوية في موازنتها المالية وخططها التنموية، لما للبحث العلمي من أهمية كبيرة ودور رئيسي في تحقيق النهوض العلمي والتكنولوجي في اليمن.

3- أن تعمل الجامعات اليمنية على ترسيخ تقاليد أكاديمية وإيجاد قنوات تواصل علمي مستمر فيما بينها أولا وبين الجامعات الإقليمية والدولية ثانياً، والعمل على إيجاد المناخ المناسب للحوار العلمي وتعددية مناهجه، وذلك من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.

4- تنمية البحث العلمي في اليمن في ضوء توفير الشروط التالية:-(طارش2006).

أ- استقلال الجامعات والمراكز البحثية ماليا وإداريا و أكاديميا.

ب- توفير المرافق والتجهيزات والوسائل المعينة اللازمة لممارسة البحث العلمي.

ج- توفير الحوافز المادية للباحثين.

د- الاعتراف بأهمية البحوث ونتائجها في تنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.

5- إعادة النظر في نظام البحث العلمي والتدريس في الجامعات اليمنية بحيث يتم احتساب البحث العلمي والإشراف على الرسائل العلمية جزءً ا من العبء التدريسي.

6- تنشيط البحوث الكبيرة التي تتم على أساس نظام الفريق المتكامل.

7- عقد المؤتمرات العلمية في الجامعات اليمنية، ودفع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات العلمية الداخلية منها والخارجية.

وضع برنامج مكثف وواسع لتلبية حاجات الجامعات اليمنية للنهوض بالدراسات العليا يتم تطبيقه خلال مدة زمنية محددة لعلاج النقص الكبير في أعضاء هيئة التدريس والكفاءات العلمية والفنية العالية وتنشيط حركة البحث العلمي بما يلبي احتياجات المجتمع ومطالبه ومعالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية والخدمية، على أن يتم الإسراع في إعداد هذا البرنامج وتنفيذه وان يبذل له الجهد والمال لما له من أهمية كبيرة في النهوض بالتعليم الجامعي وخدمة المجتمع.

المراجع حسب ورودها في البحث:-

1- عباس خفاجي- الجودة الشاملة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن 1995م ص65.

2- عبد العزيز أبو نبعة وفوزية مسعد- إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر – جامعة الإمارات العربية المتحدة 1998 م ص1.

3- نفس المرجع ص2.

4- سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات، مصر حتى عام 2000م سلسلة دراسات المجالس القومية 1981م عدد 120 ص55.

5- خلف عمر محمد- تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، قراءات حول التعليم العالي ع6 1993 م ص39.
6- طلال العكشة وآخرون- البحث العلمي والتنمية- ورشة عمل مقدمة في ندوة البحث العلمي والتنمية- الجامعة الهاشمية الأردن 1998م.
7- شادية التل – البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع،مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر- جامعة الإمارات العربية المتحدة 1998 م ص5.
8- محمد الصاوي – واقع البحث التربوي ومعوقاته في دولة قطر – ندوة البحث التربوي جامعة الإمارات العربية 1989م.
9- عدنان الأحمد – دور البحث العلمي في تجديد التعليم العالي – التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر – جامعة الإمارات العربية المتحدة 1998 م ص2.
10- سعد حجازي وعبد الرحمن التميمي- ضبط النوعية في التعليم العالي، بحث مقدم إلى ندوة الحسين الطبية – عمان الأردن 1996م.
11- عبد العزيز أبو نبعة وفوزية مسعد – مرجع سابق ص ص 10 ،11.
12- سيد سالم موسى ومحمد احمد ناصف- الخبرة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي وامكان الاستفادة منها في دعم جهود اعتماد المعلم في مصر – التربية والتنمية ع37، جامعة عين شمس 2006 م ص2.
13- محمد طارش طالب – الدور الوظيفي المتغير للجامعات اليمنية في ضوء العلاقات المتبادلة بالمجتمع المحيط، مجلة العلوم التربوية ع1 معهد الدراسات العربية- جامعة القاهرة 2006 م ص37.
14- نفس المرجع.
15- علي عبد الله احمد القباطي – دور البحث العلمي في تطوير تقنيات التعليم الجامعي، ورقة عمل مقدمة لحلقة دراسية – جامعة تعز 2005م.
16- مهيوب غالب احمد- مشكلات تطوير البحث العلمي وعلاقته بتطوير ثقافة التعليم في اليمن – ورقة مقدمة لحلقة دراسية – جامعة تعز2004 م ص3.
17- انظر احمد البشاري – دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني – مجلة الثوابت، صنعاء 1996 م ص 36: 58.
18- محمد طارش طالب- الدور الوظيفي المتغير في الجامعات اليمنية في ضوء العلاقة المتبادلة مع المجتمع المحيط، مرجع سابق ص39.
19- علي عبد الله احمد القباطي- دور البحث العلمي في تطوير تقنية التعليم والتعلم في الوطن العربي،مرجع سابق ص5.
20- محمد طارش طالب الدور الوظيفي المتغير في الجامعات اليمنية في ضوء العلاقة المتبادلة مع المجتمع المحيط، مرجع سابق 42.